

## الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وقيل إن طلب صاحب قتل جلده قبل برئه من قطع فوجهان .  
فائدة لو قتل وارث أو سرق وقطع يدا قتل وقطع لهما على الصحيح من المذهب .  
قدمه في الفروع .  
وقيل يقتل ويقطع للقود فقط .  
جزم به في الفصول والمذهب والمغني .  
قال في الفروع ويتوجه أن يظهر لهذا الخلاف فائدة في جواز الخلاف في استيفائه بغير حضرة  
ولي الأمر وأن على المنع هل يعزر أم لا .  
وأن الأجرة منه أو من المقتول .  
وأنه هل يستقل بالاستيفاء أو يكون كمن قتل جماعة فيقرع أو يعين الإمام .  
وأنه هل يأخذ نصف الدية كما قيل فيمن قتل الرجلين وغير ذلك انتهى .  
وقال الشارح إذا اتفق الحقان في محل واحد كالقتل والقطع قصاصا صار حدا .  
فأما القتل فإن كان فيه ما هو خالص لحق أو كالرجم في الزنى وما هو حق لآدمي كالقصاص  
قدم القصاص لتأكد حق الآدمي .  
وإن اجتمع القتل كالقتل في المحاربة والقصاص بدأ بأسبقهما لأن القتل في المحاربة فيه  
حق لآدمي .  
وإن سبق القتل في المحاربة استوفى ووجب لولي المقتول الآخر ديته من مال الجاني .  
وإن سبق القصاص قتل قصاصا ولم يصلب ووجب لولي المقتول في المحاربة ديته .  
وكذا لو مات القاتل في المحاربة